

مؤتمر الأطراف-4/20

الضرائب على التبغ: يمكن للحكومات تعزيز العائدات الضريبية والصحة

مقدمة

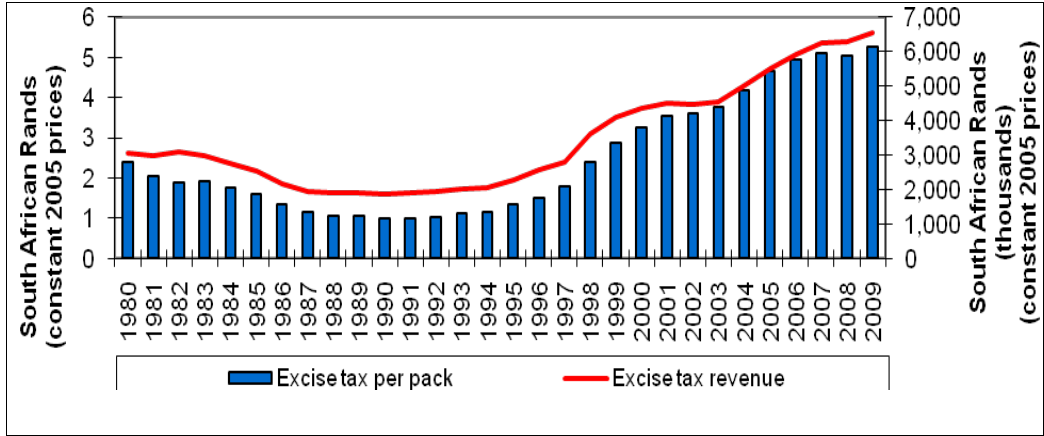
الحكومات التي تسعى لزيادة العوائد خلال الفترات الاقتصادية العصبية لا تحتاج للنظر فيما هو أبعد من الضرائب على التبغ. وعالمياً، نجد أن الدول التي قد قدمت هذه الضرائب – أو زادت من الضرائب الموجودة على التبغ – قد بدأت بالعوائد. وهناك ميزة إضافية هي أنه مع عدم التشجيع على التدخين، نجد أن الضرائب على التبغ تسهم أيضاً في تحسين الصحة لدى السكان.

يدعو تحالف الاتفاقية الإطارية مؤتمر الأطراف الخاص بالاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ إلى الاجتماع في أورغواي في نوفمبر من عام 2010 لإعداد فريق عمل لتطوير التوجيهات حول الضرائب على التبغ. إن عمل هذا الفريق سيشتغل على صياغة التوجيهات التي ستساعد الدول لتطوير أكثر الضرائب على التبغ ملائمة وفعالية لأجل وضعهم الخاص.

المزيد من الضرائب والمزيد من العوائد

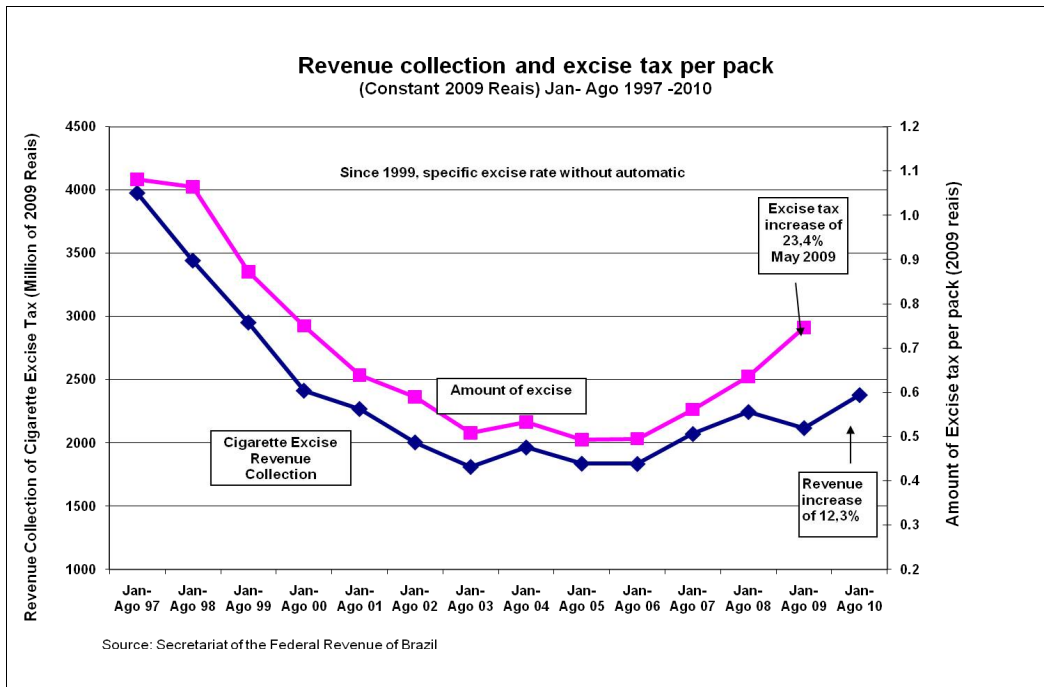
الضرائب على التبغ هي فريدة من نوعها. في حين أن فرض الضرائب الاستهلاكية الأخرى يؤدي تقريباً وعلى الفور في حدوث انهيار في المبيعات، نجد أن سلوك مستخدمي التبغ يتغير ببطء شديد عند زيادة الضرائب لأنه لا يوجد بديل حقيقي لهذه المادة المساعدة على الإدمان. لذا، وعندما يقل الاستهلاك تدريجياً بعد فرض الضرائب، نجد أن معدل الضرائب المزيدة يؤدي على الفور إلى زيادة في العوائد والتي تُعد أكثر مما تفقده العوائد المقابلة خلال ما هو أقل من المبيعات. مع ذلك، نجد أن هناك نتيجة واحدة هامة وتقريباً إيجابية في علو أسعار التبغ ألا وهي الانخفاض في أعداد الشباب المدخن – فمعظم الشباب ليس لديه ما يكفي من المال لإنفاقه على منتجات التبغ الغالية.

ولنأخذ على سبيل المثال حالة جنوب إفريقيا. يوضح الرسم البياني أدناه، أنه في الفترة من 1980 إلى 1991، نجد أن الضرائب على التبغ في هذا البلد قد انخفضت في إطار الظروف الحقيقية (المعدل الحقيقي للتضخم)، كما أن العوائد الضريبية قد انخفضت. ومع ذلك، منذ عام 1991، قدمت حكومة جنوب إفريقيا سياسات جديدة نتج عنها ارتفاع في الضرائب على التبغ. وبالتالي، زادت العائدات الضريبية بشكل ثابت وأكثر من ضعف مستويات عام 1991.



زيادة العوائد في البرازيل

الدروس المستفادة من البرازيل هي مماثلة لما سبق، وذلك كما يوضح الرسم البياني أدناه. فمن عام 1997 إلى 2005، نجد انخفاضاً في معدل رسم الدمغة في هذا البلد، وكذا كان الانخفاض في العوائد الضريبية. في عام 2006، نجد أن الضرائب قد ارتفعت وبدأت العوائد على الفور في الزيادة. وعلى وجه الخصوص، في مايو عام 2009، ارتفعت الضريبة بمقدار 23.4% مما أدى إلى نمو في العوائد بمقدار 12.3%.



شبح التهريب

تحاول صناعة التبغ إخافة الحكومات التي توقع زيادات على ضرائب التبغ وذلك بتحذيرها من وقوع جريمة التهريب. ليس هذا صحيحاً. ما من علاقة مباشرة بين علو الضرائب على التبغ والمتاجرة غير المشروعة للتبغ. وإن كانت هناك علاقة، فنحن نتوقع تفشي التهريب في البلدان الاسكندنافية حيث أن الضرائب على السجائر هناك هي ضمن الأعلى في العالم، لكن الأمر ليس

كذلك. وبدلاً من ذلك، نجد أن بلدان كبيرة مثل كمبوديا وألبانيا لها مشاكل كبيرة في التهريب بجانب الضرائب المنخفضة على التبغ.

فالمتاجرة غير المشروعة للتبغ موجودة بالتأكيد. في فبراير من عام 1995، حاولت حكومة كندا مواجهة تهريب التبغ بتخفيض الضرائب بشكل كبير. ونتيجة لذلك، ارتفع استهلاك الشباب للتبغ بسرعة وفقدت الحكومات عوائد ضريبية على التبغ بما قيمته 1.2 مليار دولار كندي في سنة واحدة. يظهر المثال الأسباني أن إجراءات خفض الضرائب هي الأكثر فعالية في منع المتاجرة غير المشروعة للتبغ ومحاربتها. ففي الفترة من عام 1997 و 1998، ألحقت إسبانيا بعض من قواتها بالدول المجاورة لفرض مزيد من السيطرة على حدودها. ركزت الاستراتيجيات على خفض مدى العرض في السجائر المهربة على مستوى الحاويات – بالتعاون مع الدول التي ينبع منها التهريب فضلاً عن تقنين توزيع المنتجات بالتجزئة أو على مستوى الشارع. ونتيجة لذلك، نجد أن تهريب السجائر كان بما يقدر بحوالي 12% من السوق الأسباني في أوائل عام 1997، وما يقدر بـ 5% في منتصف عام 1999 وما يقدر بـ 2% فقط في عام 2001.

فتعزيز جهاز الاستخبارات وزيادة النشاط الجمركي وتطوير التعاون الدولي هي إجراءات أثبتت فعاليتها في مكافحة المتاجرة غير المشروعة. وتحت رعاية المعاهدة الدولية (الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ)، استكملت دول العالم بالفعل أربع جولات من المفاوضات حول بروتوكول المتاجرة غير المشروعة وهو اتفاق سيعزز بدوره الجهود الجماعية لمكافحة تهريب التبغ حول العالم.

توصيات تحالف الاتفاقية الإطارية

تحالف الاتفاقية الإطارية هو تحالف مجتمع مدني مُكوّن من أكثر من 350 منظمة صحية ومنظمات أخرى لمكافحة التبغ تنتمي لأكثر من 100 بلد حول العالم حيث أنه يدعو مؤتمر الأطراف الخاص بالاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ للاجتماع بأوروغواي في نوفمبر من عام 2010 لإعداد فريق عمل لتطوير التوجيهات حول الضرائب على التبغ. فتفويض هذا الفريق سيشتمل على صياغة التوجيهات التي ستساعد الدول لتطوير أكثر الضرائب على التبغ ملائمة وفعالية لأجل وضعهم الخاص. وبشكل خاص، فالتوجيهات:

تُسَهّل على الحكومات المحلية زيادة الضرائب على التبغ،

تحاول تبسيط عملية جمع التبغ،

تجمع الناس معاً لمناقشة أفضل الممارسات والأفكار،

تُطوّر ما بدأ من عمل عن طريق المفاوضات حول بروتوكول المتاجرة غير المشروعة.